رقم الوثيقة: MDE 30/018/2013

تونس: يجب أن يكون التحقيق في وفاة شخص في الحجز مستقلاً ومحايداً، وأن تُنشر نتائجه

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات التونسية إلى الحرص على إجراء تحقيق كامل ومستقل ومحايد في وفاة وليد دنقير (34 عاماً) في الحجز بتاريخ 1 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. كما يجب نشر نتائج التحقيق ونطاقه وأساليبه امتثالاً لمقتضيات "مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنع والتقصي الفعالَيْن لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدامات التعسفية أو بإجراءات موجزة".

وأعلنت وزارة الداخلية التونسية عن فتح تحقيقين إداري وقضائي في واقعة وفاة ذلك الشخص في الحجز. ووفقا للمعلومات التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها، فلقد أحال قاضي التحقيق المكلف ملف القضية إلى وحدة الجنايات في الشرطة من أجل التحقيق بها، وهو إجراء يبعث على القلق إزاء مدى استقلالية التحقيق وحياديته. وأما عدد من المشاركين في مظاهرات العامين الماضيين الذين يزعمون أنهم كانوا ضحايا لعنف الشرطة، فقالوا لمنظمة العفو الدولية أنهم قد امتنعوا عن تقديم شكاوى بهذا الصدد نظراً لعدم ثقتهم بحيادية العملية التي يقوم بموجبها عناصر الشرطة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة بحق زملاء لهم في نفس الجهاز.

كما تدعو منظمة العفو الدولية إلى وقف ضباط الشرطة الذين قاموا بتوقيف وليد دنقير واحتجازه في قسم شرطة سيدي بشير عن الخدمة مؤقتاً إلى حين اكتمال التحقيقات. وينبغي محاكمة عناصر قوات الأمن المشتبه بضلوعهم في ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أو انتهاكات حقوق الإنسان ممن ما قُدمت بحقهم أدلة مقبولة قضائياً، وعلى أن يتم ذلك في سياق إجراءات تتسق والمعايير الدولية المرعية في مجال ضمان المحاكمات العادلة.

وأخبر شهود عيان حضروا واقعة الاعتقال عائلة وليد دنقير أن أربعة من أعوان الشرطة في قسم الوردية قد ألقوا القبض على وليد في حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم 1 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري في شارع علي طراد بمنطقة مونتفلوري (الوردية) في العاصمة تونس. واقتيد وليد بعد ذلك على ما يظهر إلى قسم شرطة سيدي بشير. وبعد قرابة الساعة، تلقت والدته اتصالا هاتفياً أخبرها فيه المتصل أن ابنها قد تُوفي جراء إصابته بأزمة قلبية.

وأُحضرت جثة وليد دنقير إلى مستشفى شارل نيكول بتونس العاصمة. وعندما ألقت والدته نظرة على جثته في المستشفى، لاحظت وجود آثار إصابات عليها. ووفقا لما أفادت به المحامية المختصة في حقوق الإنسان، راضية نصراوي التي ألقت نظرة على جثة وليد عقب تسليمها لذويه في اليوم التالي، وفي ضوء الصور الملتقطة بعد تشريح الجثة والتي اطلعت منظمة العفو الدولية عليها، اتضح وجود إصابات في الكاحلين بما يشير إلى أنهما كانا مربوطين، بالإضافة إلى آثار مشابهة على الرسغين ناجمة عن وضعهما في القيد إما باستخدام الأصفاد أو أية وسيلة أخرى تؤدي الغرض نفسه. وتثير هذه الإصابات تساؤلات حول طريقة تقييد وليد دنقير والغرض منها. بل إن الأمر يبعث

على القلق تحديداً نظراً لشيوع هذا الأسلوب في تقييد المحتجزين كأحد أساليب التعذيب التي تمارسها قوات الأمن التونسية.

ولقد أُجري تشريح لجثة وليد ولكن لما يصدر تقرير الطبيب الشرعي بعد. ووري الجثمان الثرى في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري في حي باب الجديد بتونس العاصمة، حيث كان وليد يقطن مع عائلته. وحضر مراسم الدفن أقارب وليد وأصدقاؤه وناشطون في المجتمع المدني.

وصرحت وزارة الداخلية أنه قد أُلقي القبض على وليد دنقير على ذمة جرائم تتعلق بالمخدرات. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى فتح تحقيق مستقل ومحايد وشامل في ظروف الوفاة وملابساتها، وينبغي أن يتضمن التحقيق مراجعة تقرير الطب الشرعي الصادر في هذه القضية. وفقاً " لدليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول)" فيجب على "الخبير الطبي أن يسارع بإعداد تقرير طبي خطي دقيق (يتضمن) تفسيراً للعلاقة المحتملة القائمة بين نتائج الفحص السريري والنفسي وممارسات التعذيب المحتمل وغيره من ضورب سوء المعاملة". كما يجدر بالقائمين على التحقيق أن يسعوا لإجراء مقابلات مع الشهود، وضمان حمايتهم من التعرض لأي ترهيب أو انتقام محتمليْن. ولقد استلمت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن فريق عناصر الشرطة الذي القى القبض على وليد دنقير يتمتع بسمعة سيئة في حي باب الجديد على صعيد استخدام أفراده للترهيب والتخويف.

وتسلط حادثة وفاة وليد دنقير في الحجز الضوء على الحاجة الملحة إلى الشروع بإصلاحات واسعة النطاق تطال أجهزة قوات الأمن، وهي التي كانت مسؤولة عن انتشار التعذيب على نطاق واسع إبان حكم بن علي للبلاد، واشتهرت باللجوء إلى القوة غير الضرورية أو المفرطة أثناء فض المظاهرات، مما أدى إلى وقوع وفيات وإصابات بين المحتجين، لا سيما أثناء انتفاضتي ديسمبر/ كانون الأول 2010 ويناير/ كانون الثاني اللتان أطاحتا بحكم بن علي. ويجب على السلطات التونسية أن تتصدى على وجه الخصوص لمسألة إفلات عناصر قوات الأمن من العقاب، لا سيما أولئك الموجودين في مناصب أعلى ضمن هرم تسلسل القيادة؛ إذ ينبغي محاسبتهم على ما يرتكبونه من ممارسات التعذيب التي تشكل في حد ذاتها جرائم تخالف أحكام القانون الدولي. ولا زال هناك الكثير مما يجب القيام به في تونس من أجل ضمان تحقيق العدالة لمئات ضحايا التعذيب، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب التعذيب ومقاضاتهم.

وفي تقرير أصدرته في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، سلطت منظمة العفو الدولية على قضية وفاة الطالب وأحد انصار حركة النهضة، فيصل بركات، في الحجز قبل 22 عاماً؛ ولقد استُخرجت جثة فيصل في مارس/ آذار 2013 كجزء من تجدد التحقيق القضائي في القضية. وعلى الرغم من أن استخراج الجثة من القبر شكل تقدماً على صعيد هذه القضية، فلم تتم محاسبة المسؤولين عن تعذيبه حتى الموت بعد مرور 22 عاماً على عمليات تستر الشرطة والسلطات على هذه القضية. وصحيح أن عدد حالات التعذيب المبلغ عنها أصبح أقل مما كان عليه إبان حكم بن علي، فما انفكت منظمة العفو الدولية تستلم معلومات تشير إلى ممارسة الشرطة لضروبٍ من سوء المعاملة، لا سيما حالة وفاة في الحجز قضى الضحية فيها في ظل ظروف وملابسات مثيرة للريبة. وفي 28

أغسطس/ آب 2012، أُدخل عبد الرؤوف الخماسي المستشفى بعد ساعات من اقتياده إلى قسم شرطة سيدي حسين بتونس العاصمة، حيث توفي لاحقاً بتاريخ 8 سبتمبر/ أيلول من العام نفسه. وعلى الرغم من اتهام اربعة من رجال الشرطة بارتكاب جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار في هذه القضية، فلمّا تجر محاكمتهم بعد.